

مرسوم رقم ١١٨١
بيع فضلة العقار رقم ١٢٣٢
من منطقة برقاً العقارية، قضاء بعلبك

إن رئيس الجمهورية

بناءً على الدستور

بناءً على القرار رقم ٢٦/٢٧٥، تاريخ ١٩٢٦/٥/٢٥
 (إدارة وبيع أملاك الدولة الخصوصية غير المنقولة)
 لا سيما المادة ٨٠ منه،

بناءً على كتاب المستدعي المسجل لدى المديرية
 العامة للشؤون العقارية تحت الرقم ٢٠٢٠/٢٧٢٣ تاريخ
 ٢٠٢٠/٦/١٩

بناءً على إحالة وزير المالية لجهة تخمين الفضلة
 بالإحالة رقم ٢٠٢٢/٨٢٧٥ الصادرة بتاريخ
 ٢٠٢٢/١٠/١٩

بناءً على محضر التخمين الموضوع من قبل لجنة
 الخبراء المختصة تاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٤ والموافق
 عليه من قبل وزير المالية بالإحالة رقم ٢٠٢٤/٦٧٧
 الصادرة بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٤

بناءً على الكتاب الإستيضاحي رقم ٢٠٢٣/٣٥٦٣
 تاريخ ٢٠٢٥/٢/٥ لجهة استكمال شراء فضلة العقار
 رقم ١٢٣٢ من منطقة برقاً العقارية من قبل كافة الورثة.
 بناءً على اقتراح وزير المالية،

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: يباع من السادة منتهى جرجس
 جعجع، سليمان، هشام، ركان، حمدان وإحسان صبحي
 جمع فضلة عقار الدولة رقم ١٢٣٢ من منطقة برقاً
 العقارية، قضاء بعلبك، البالغة مساحته ٢٠٨/م.م،
 بسعر ٧٥٠,٠٠٠ ل.ل للمتر المربع الواحد أي بمبلغ
 إجمالي قدره ١٥٦,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل (مئة وستة

وخمسون مليون ليرة لبنانية).

المادة الثانية: يدفع ثمن العقار سلفاً ويخضع البيع لرسم التسجيل.

المادة الثالثة: يسقط مفعول هذا المرسوم، في حال عدم العمل بأحكامه، خلال شهرين من تاريخ نشره.

المادة الرابعة: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بعيدا في ١١ أيلول ٢٠٢٥

الإمضاء: جوزاف عون

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: نواف سلام

وزير المالية

الإمضاء: ياسين جابر

الأسباب الموجبة

بناء على كتاب المستدعي صبحي توفيق جعجع المسجل لدى المديرية العامة للشؤون العقارية تحت الرقم ٢٧٢٣/٢٠٢٠ تاريخ ٢٠٢٠/٦/١٩ شراء فضلة عقار الدولة رقم ١٢٣٢ من منطقة برقا العقارية، قضاء بعلبك.

بالإحالة رقم ٢٠٢٢/٨٢٧٥ الصادرة بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٩، وافق وزير المالية على تخمين الفضلة.

بناء على نص المادة ٨٠ من القرار رقم ٢٧٥ الصادر بتاريخ ١٩٢٦/٥/٢٥ (إدارة وبيع املاك الدولة الخصوصية غير المنقولة) تباع الفضلات وفقا لتخمين تضعه لجنة الخبراء المختصة حسب الأسعار الرائجة للعقارات المجاورة، حيث تم التخمين بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٤ والموافق عليه بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٤.

وحيث إن هناك مصلحة للدولة ببيع فضلة العقار ووفقا لما تقدم جرى تنظيم مشروع المرسوم المرفق ربطا.